

Distr.
LIMITED

TD/L.398/Add.2
21 April 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الثانية عشرة

أكرا، غانا

٢٠-٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت

مشروع النص التفاوضي للدورة الثانية عشرة للأونكتاد

مذكرة من أمانة الأونكتاد

ووفقاً للآن على الفقرات التالية رهن التشاور، ويُستعاض بها عن الفقرات التي تحمل نفس الأرقام في

الوثيقة TD/L.398.

٤- وأثر العولمة المواتي للتنمية ليس من المسلّمات، بل يلزم دعمه بواسطة قرارات وإجراءات سياسية. وينبغي أن ترمي السياسات والاستراتيجيات الإنمائية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي إلى معالجة تحديات وفرص التنمية، ولكن مع القيام في الوقت ذاته بتسخير قوى العولمة الإيجابية. وينبغي استكمال الجهود الوطنية والإقليمية بإجراءات عالمية داعمة وبتدابير وسياسات ترمي إلى زيادة الفرص الإنمائية المتاحة للبلدان النامية، مع مراعاة الأوضاع الوطنية وضمان احترام الملكية والاستراتيجيات والسيادة الوطنية. وإقراراً بالتفاعل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للعولمة، ينبغي أن تكون هذه السياسات مكيفة حسب احتياجات كل بلد وظروفه المحددة.

٤ مكرراً- والترابط المتزايد للاقتصادات الوطنية في عالم يسير على طريق العولمة، وظهور نظم للعلاقات الاقتصادية الدولية تقوم على أساس قواعد محددة، يعينان أن الحيز المتاح لسياسة الاقتصاد الكلي الوطنية، أي الحيز المتاح للسياسات المحلية التي يمكن انتهاجها، وبخاصة في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية الصناعية، كثيراً ما تحدده الآن الضوابط والالتزامات الدولية والاعتبارات السوقية العالمية. ولكل حكومة من الحكومات أن تجري تقييماً يوازن بين فوائد قبول القواعد والالتزامات الدولية، والقيود التي تنشأ عن فقدان الحيز المتاح للسياسات الوطنية. ومن المهم بصفة خاصة بالنسبة للبلدان النامية، بالنظر إلى أهداف التنمية وغاياتها، أن تأخذ البلدان جميعها في الاعتبار الحاجة إلى إقامة توازن مناسب بين الحيز المتاح للسياسات الوطنية والضوابط والالتزامات الدولية.

٥- ومن الجوهرى لجميع البلدان، من أجل تحقيق نمو وتنمية مستدامين ومنصفين، وجود إدارة رشيدة على جميع المستويات، وحرية وسلام وأمن، واستقرار داخلي، واحترام لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، وسيادة القانون، ومساواة بين الجنسين، وسياسات موجهة نحو الأسواق، والتزام عام بإقامة مجتمعات عادلة وديمقراطية. ويتطلب أيضاً تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، والحد من الفقر، وإيجاد فرص للعمل، وجود سياسات اقتصادية سليمة ومؤسسات ديمقراطية راسخة تستجيب لاحتياجات الناس. ودور الدولة ودور السوق كلاهما حيويان لتصميم وتنفيذ استراتيجيات إنمائية ناجحة، والحد من الفقر، وتحقيق توزيع منصف للدخل، وبناء هياكل أساسية مادية وبشرية، والتصدي لأوجه فشل الأسواق حيثما تحدث.

٨- ويؤسس مؤتمر أكرا على اتفاق ساو باولو مع توفيره تحليلاً حديثاً للسياسات واستجابات على صعيد السياسات فضلاً عن مبادئ توجيهية لتعزيز الأونكتاد ولتحسين دوره الإنمائي، وتأثيره، وفعالته المؤسسية. وينبغي أن يدرس الأونكتاد قضايا جديدة وقديمة يمكن أن تؤدي إلى إيجاد فهم أفضل للسبل والوسائل التي يمكن بها كفاءة زيادة أثر العولمة والتجارة الإيجابية على التنمية إلى أقصى حد.

١٩- واختلاف السياسات يمكن أن يساعد البلدان على بلوغ أولوياتها وأهدافها الإنمائية. فاختلاف الأوضاع الاقتصادية، والثقافات، ورأس المال البشري، والتجارب التاريخية معناه أنه بينما يتسنى تحديد مبادئ عامة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية البشرية، لا يوجد نموذج دقيق واحد لتحسين الإدارة والمؤسسات ولجعلهما يعززان النمو. وينبغي أن تستند السياسات والممارسات المحددة المطلوبة لتحسين الإدارة والمؤسسات ولجعلهما يعززان النمو إلى تحليل تشخيصي مفصّل وبالغ الدقة يحدد المعوقات التي تحول دون تحقيق نمو وتنمية بقيادة القطاع الخاص. ومن ثم، فإن الاستراتيجيات الوطنية للتنمية ينبغي أن تأخذ في الاعتبار احتياجات كل بلد وظروفه.

٢٩- ووجود استقرار نقدي ومالي على الصعيدين الوطني والدولي ومنع الأزمات مهمان لتحقيق التنمية والنمو المستدامين. ويمكن أن تساهم البلدان جميعها في تحقيق الاستقرار المالي الدولي بالعمل على وجود نظم تنظيمية شفافة وفعالة ويمكن التنبؤ بها. وعلى الصعيدين الوطني والدولي، يجب أن يكون الاستقرار النقدي والمالي مدعوماً بمؤسسات فعالة تحدد الأزمات المحتملة وتمنع حدوثها. وهذا يتطلب على جميع المستويات وجود بيانات اقتصاد كلي شفافة ودقيقة وآنية، ورصدًا دائماً لهياكل الديون، وتحليلاً شاملاً لتدفقات رأس المال الدولية.

٤٠- وعلى الصعيد الوطني، تشمل المجالات التي ينبغي أن يولي الأونكتاد اهتماماً خاصاً لها ما يلي:

(أ) تأثير التنمية بسياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية الموجهة نحو تحقيق النمو؛

(ب) تهيئة بيئة مواتية للاستثمار من قبل القطاع الخاص ومنظمي المشاريع؛

(ج) سياسات ترمي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للبلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، وإلى تحسين

قدرتها على المنافسة في الاقتصاد العالمي؛

(د) القضاء على الفقر، ونظم توزيع الدخل والإيرادات العامة؛

(هـ) تعزيز المؤسسات المحلية المتعلقة بالتنمية.

٤١ - (حُدِثَتْ)

٤٢ - (حُدِثَتْ)

١٧٧ مكرراً - وسيبذل الأونكتاد في كل عمله جهوداً لتعميم القضايا الشاملة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتحقيق التنمية المستدامة، والعمالة الكاملة والمنتجة.

- - - - -